التحضر والأسرة الجزائرية

أ/ هاشـــمي بريقل، جامعة تيارت

الملخص:

لقد أثر التحضر على الأسرة الجزائرية، حيث أدى بها ذلك إلى ظهور مجموعة من الظواهر في محيطها، فقد مست حركة التحضر هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية، و ضمت مجموعة من المتغيرات المستقلة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها، ومن الطبيعي أن نتصدى خلال هذه الدراسة لتوضيح معالجة مثل هذه القضية التي تتطلب التعرف على طبيعة هذه المتغيرات وكيف أثر على بناء الأسرة وعملياتها ووظائفها الأساسية، كما تتطلب رصد التفاعلات و استكشاف الحالة التي عليها الأسرة في المجتمع الجزائري الآن، ولعل أهم ملامح التحضر في مفهوم الأسرة في العالم الحديث، سيادة مفهوم الأسرة النووية على شكل التفاعل الأسري ، واضمحلال الأسرة الممتدة بفعل عوامل التحديث والتطور الاجتماعي والاقتصادي، و التبرير الفكري والمعرفي لتأثير هذه العوامل في مفهوم الأسرة ووظائفها، مما أدى إلى شيوع مظاهر التفكك في البناء الأسري ، واختفاء مظاهر التكافل والتعاون وبروز الفردانية والانعزالية .

على هذا النحو تعالج هذه الدراسة أهم التغيرات التـي أحدثها التحضر في بناء الأسرة الجزائرية ووظائـفها ومدى استطاعة الأسرة الجزائرية المحافظة على قيمها ومعاييرها وعاداتها في ظل التحضر القائم.

ABSTRACT

The urbanization has effect on the Algerian family where the led her to the emergence of a group of phenomena in their surroundings. Also, it has touched the urbanization of these social and economic transformations ،and included a set of independent variables that affected the family building and functions. In addition, it is natural that we address in this study to clarify the treatment such an issue that requires to identify the nature of these variables and how they impact on family building, operations and core functions. Also, requires monitoring of interactions and explore the situation in which the family in Algerian society now ،and perhaps the most important features of urbanization in the concept of the family in the modern world ،the rule of the concept of the nuclear family on the form of the interaction of domestic and decay of the extended family by factors of modernization and social and economic development ،and the justification of intellectual and cognitive impact of these factors on the concept of family and functions ،resulting in widespread manifestations of disintegration in the construction of family ،and the disappearance of the manifestations of solidarity and cooperation and the rise of individualism and isolationism. As such this study deals with the most important changes brought about by urbanization in the construction of the Algerian family functions and the extent to which the Algerian family to maintain its values and norms and customs in the existing urbanization.

مقدمـــة:

كانت المدن ولا تزال عبر الزمن تمثل مهد الحضارات الإنسانية الأولى، حيث لعبت دورا كبيرا في تأدية وظائف عديدة ومتنوعة لجميع المجتمعات الإنسانية، ولقد تعرضت المدن إلى عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية هامة كان لها تأثير على مسار الإنسانية في العالم، وهذا من جراء انتشار الصناعة وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات، وقد انعكس ذلك على العالم المعاصر في ازدياد ظاهرة التحضر في العديد من مدنه، واحتوائها على أهم النشاطات والخدمات الاجتماعية المتنوعة، منذ ظهور حركة التحضر فيها، غير أن مدن العالم الثالث لم

تحض بظهور مدينة كبرى يفوق تعدادها 2.5 مليون نسمة إلا في عام 1920، إلا أنه في عام 1960 بدأ ارتفاع عدد مدنها ليصل إلى 165 مدينة عام 1980(1)

ولم تعف دول العالم الثالث من حركة التحضر هذه، إلا أنَّها لم تتمكن من التحكم في نموها الحضري السريع، والذي يرجع سببه في المقام الأول إلى الهجرة الوافدة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، نتيجة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيئة السائدة في ريف العالم الثالث.

للتحضر بعدا اجتماعيا هاما، يشتمل على الحراك والتوزيع السكاني والجغرافي وسلوك ومواقف للفرد الذي يعيش في الحضر ومدى ملائمتها للحياة الجمعية الحضرية ولتنظيمها ووظائفها.

و يمكن القول أن عملية التحضر التي تمر بها البلاد صاحبتها بعض التغيرات التي مست الأسرة في بنائها وأنماطها، فانتشرت روح الفردية، الاستقلالية المادية وحرية التصرف، حيث أصبحت النظرة إلى الحياة متغيرة تمر من الجمعية إلى الفردية، أي من القيم التي كانت مرتبطة بالأسرة الكبيرة إلى القيم التي ترتبط بالأسرة الزواجية.

كما شهدت كثير من المجتمعات -بسبب التحضر - وجود تحولات في البنى الاجتماعية و الاقتصادية، وزيادة معدلات تغيراتها الاجتماعية والتكنولوجية مما أدى كل ذلك إلى تطور المجتمعات و إلى حدوث تغيرات في أنساقها، وكانت الأسرة من أهم الأنساق الاجتماعية تأثراً بهذه التغيرات حيث أثر على بنائها ووظائفها، فتغير هيكلها وتقلصت مهامها.

والأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر شهدت تغيرات جوهرية، مست في الأساس تركيبتها البنائية، أو علاقاتها الداخلية أو قيمها الاجتماعية، وتندرج في إطار حركة التغير الثقافي –الاجتماعي والانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحضري الحديث ، أي ضمن مسيرة التحديث التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي عام 1830 ، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير والحديث عن ظاهرة التحضر وتغير الأسرة الجزائرية.

فالتحضر كعملية اجتماعية - ديمغرافية ايكولوجية، والعائلة كمؤسسة اجتماعية إنما مرا بفترات من التوافق والتقاطع تأثرت بما يسود أوساطها من استمرارية أو انقطاعية تتمثل في تحولات حضرية مفاجئة أو حادة، تركا آثارهما على الأسرة -التحضر والتصنيع - حيث طرأت تغيرات في بنائها ووظائفها الأمر الذي أثر على طبيعة العلاقات الداخلية للأسرة وعلى طبيعة علاقاتها مع أقاربها .

فهل يمكن القول أن التحضر أثر على الأسـرة الجزائريـة وأدى إلى إحداث تغيرات في بنائها ووظائفها وطبيعة علاقاتها ؟

بمعنى آخـر : هل أدى التحضر إلى تغيير وإضعاف العلاقات الأسرية والتحرر من القيم التقليدية؟

ويمكن في ضوء هذه الصياغة العامة أن نشتق بعض التساؤلات التـي تسعى الدراسة إلى الكشف عنها:

- ❖ - ما هي أهم التغيرات التـي أحدثها التحضر في بنـاء الأسـرة الجزائريـة ؟
- ❖ - ما هي أهم التغيرات التـي أحدثها التحضر في وظائـف الأسـرة الجزائريـة ؟
- ❖ - هل استطاعت الأسرة الجزائرية المحافظة على قيمها ومعاييرها وعاداتها في ظل التحضر القائم؟
- ❖ - ما ملامح التحضر في المجتمـع الجزائـري ؟

أهمية الدراسة وأهدافها

يرى ماركس أن الإنسان واع وغرضي ، فهو يعتمد في قيامه بالسلوك على القصدية لا على العشوائية، حيث أن كل فعل يقوم به الإنسان مهما كان بسيطا فإنه يدرك أبعاده والهدف المقصود منه ، إذن فلكل بحث أو دراسة أهمية كبرى وأهداف أكبر يحاول الباحث الوصول إليها أو التطرق إلى أهم تأثيراتها على الواقع الاجتماعي، فمن خلال دراستنا أردنا التوصل إلى بعض أشكال الأسرة في الحضر، وذلك بهدف إلقاء الضوء على بعض القضايا النظرية والوظائف التي تضطلع بها، كما تسعى إلى فهم دينامية العلاقات بين أفرادها من الأجيال المختلفة سواء كانت علاقات إيجابية أو سلبية، في حين تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأوضاع الحالية والمعاصرة للأسرة الجزائرية، في محاولة للتعرف على قضاياها ومشكلاتها،كما تبحث عن طبيعة علاقات الأسرة الجزائرية ومدى تأثر وظائفها وأبنيتها بمستوى التحضر الذي وصلت إليه المدينة محل الدراسة، وإبراز الدور الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به الأسرة الجزائرية المعاصرة، وأهم مشكلاتها وأساليب معالجتها، وتشخيص التحديات التي تواجه الأسرة الجزائرية في الوقت المعاصر ، وضرورة مواجهة هذه التحديات ، والحد من تأثير الاستلاب والاختراق الثقافي لها .

عوامل التحضر

I-العوامل الجغرافية " الايكولوجية"

تعتبر العلاقات المكانية المتغيرة للكائنات والأنشطة الإنسانية نتيجة تفاعل العديد من القرى والعوامل ، سواء في تحديد هذه العوامل أو تغييرها، فقد يكون لبعضها أهمية عامة في المنطقة كل، وقد يكون للبعض الآخر دور محدد بحيث يؤثر فقط في منطقة دون أخرى ، لقد لعب اكتشاف الصلب وتطور وسائل النقل دورا كبيرا في التأثير على درجة ومدى التركيز السكاني والنظامي للمجتمع الجديد بوجه عام في الوقت الذي كانت فيه العوامل الجغرافية كالبحار والسهول والجبال .. على درجات متفاوتة من الأهمية فيما يتعلق بتحديد الأنماط الايكولوجية للمجتمعات المحلية بوجه عام.

ويمكن تحديد الأنماط الايكولوجية للمجتمعات المحلية بوجه عام في العوامل الجغرافية التي تشتمل على ظروف المناخ والطبوغرافية والموارد البيئية والطبيعية ، غير أنه مع التطور الهائل الذي أحرزه الإنسان بفضل تراكم المعرفة العلمية والاختراعات التكنولوجية في مجال التوافق والسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان(2).

وفي هذا الصدد استخدم محمود الكردي في دراسته عن "النمو الحضري ومصطلح الاستقطاب الحضري" ويعني به مجموع الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة، تتمتع بمميزات جغرافية، اقتصادية، اجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصيتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها، حيث تجعلها تتجه إليها دائما وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز في السكان وتكدس في الأنشطة الإنتاجية والخدمية وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية إدارية في كل من مركز الاستقطاب والمناطق المستقطبة. (3)

II-العامل الاقتصادي

تشير كلمة العوامل الاقتصادية إلى مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع ووسائل تنمية موارد ثروته وإنتاج هذه الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها، وهي تضم العناصر التي تنتج السلع والخدمات مثل

الأرض والموارد الطبيعية والقيم الثقافية والمعرفة الفنية ورأس المال " الموارد المتاحة، تنظيم العمل الذي يتمثل في مهارات الأفراد(4)"

1 - الثورة الزراعية

يتمثل انتقال الإنسان في العصر الحجري من كهفه إلى مخبئه، الذي يشيده من أفرع الأشجار أول خطوة نحو التحضر، حيث كان الإنسان يعتمد على مساحة لزرعها معتمدا على الجهد المبذول وكفاءة متوفرة لاستغلالها و هذا ليوفر غذاءه(5)،كذلك مظاهر التحضر في مجال الزراعة حيث تم استخدام التكنولوجيا في ضبط المياه واستخدام المحراث وري الأراضي وصناعة المعادن أدت إلى ظهور فائض(6).

2 - الثورة الصناعية

يتميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية ونموها وهذا نتيجة الارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع، وعند ظهور الصناعة اتجه الآلاف من الريفيين إلى المدن حيث مراكز الصناعة، وكذلك ظهور الصناعة قد شجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في مختلف الصناعات(7).

التصنيع ركيزة أساسية ينبني عليها النشاط الحضري بصفة عامة، وترتيبا على ذلك فان الظواهر الحضرية تتأثر مباشرة بالتصنيع من حيث نوعيته،درجته ومجاله، والتصنيع أيضا مرتبط بالتحضر كونه سببا أساسيا من أسباب عمران المدينة ونموها،و ينعكس التصنيع أيضا في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة الأمر الذي يجعلها مركز جذب للمهاجرين، الذين يبغون الحصول على الأعمال المنظمة في مصانعها وبالتالي تصبح مراكز عامل جذب للعديد من المهاجرين (8) ويرفع التصنيع الكفاية المالية والإدارية للمناطق الحضرية وبالتالي تغير الحياة الاجتماعية فيها فتصبح مركبة وذات علاقة معقدة ومتشابكة النطاق.

وبالتالي للثورة الصناعية إسهام في نشوء الثورة الحضرية التي أصبحت في احد جوانبها موطنا للتفكك والعزلة.

إن الأنماط المكانية للمدينة تعتبر إلى حد ما من خلق التكنولوجيا وحيث تحدث التغيرات التكنولوجية فتان ايكولوجية المدينة تمر بتغيرات مصاحبة.

لقد كانت المصانع في الأيام الأولى للنهضة الصناعية تتوطن في المناطق الداخلية للمدينة بل ربما كانت المدينة تميل إلى النمو حول هذه المصانع ويميل العمال إلى الإقامة بالقرب من مناطق عملهم، مما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية ، غير انه مع نغير التكنولوجيا والنقل والمواصلات ومع تزايد استمرار التطور التكنولوجي لنا أن نتوقع حدوث المزيد من التغير في التركيبات الايكولوجية للأفراد والمؤسسات والنظم بل وحتى في العلاقات الإنسانية بوجه عام.

III -العامل الاجتماعي والثقافي

إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان، ساهمت الهجرة في عملية التحضر والنمو الحضري، وقد أدت دورا هاما في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم.

والهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت وما زالت توجد في كل زمان ومكان، وهي تعني الارتحال من موطن وتركه إلى غيره مدة قد تقصر أو تطول، وتضم الهجرة مهاجرين قادمين إلى أنماط جديدة من العلاقات ليسو مجرد خدم كما كان الأمر في العصور القديمة، والهجرة نوعين : دائمة ومؤقتة، الهجرة الدائمة تنقسم إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية، ومن الهجرة الداخلية نشأت المدن وهي أيضا أنواع. (9)

ومن هنا يجب أن ننظر إلى الهجرة على أساس كونها ذات دلالة واضحة على التغير الاجتماعي فطالما كانت عملية التصنيع تخلق حركات سكانية ذاتية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة لأخرى في نفس البلد ومن مجتمع لآخر، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن المدينة قد أصبحت منطقة لجذب السكان في حين أصبح الريف منطقة لطرد السكان(11)، وغالبا ما تكون الفئة المهاجرين من الريف إلى المدينة هي فئة القوى البشرية العاملة، بحيث تهاجر فئة الشباب المكافح والطموح مما يؤثر على الخصائص الديموغرافية للريف والحضر وكذلك مدى توازن التوزيع السكاني خاصة درجة التخلخل بين المدن والقرى(12).

والهجرة هي زيادة غير طبيعية "نموا حضاريا" تؤدي إلى زيادة بشرية إقليمية وايكولوجية مما يضيف للمدينة إضافة مستمرة من المرافق والخدمات.

وعلى الرغم من أهمية الهجرة في نمو المدن بصورة عامة سواء في الدول الصناعية أو النامية إلا أن هذا العامل يقوم بدور أساسي في الانفجار الحضري في دول العالم النامي الناتج عن التغير الجذري الذي لحق بتقسيم العمل في ظل خطط التنمية التي أخذت بها العديد من الدول والتي كان ولا يزال الصدى لها في النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ومن المسلم به أن نمو المدن السريع في الدول النامية يعكس الهجرات الواسعة لسكان الريف نتيجة التخلف الاقتصادي والبطالة التي يعيشها هؤلاء السكان ويسعون إلى المدينة بحثا عن فرص العمل(13).

وتميل الدراسات الايكولوجية الحضرية إلى تأكيد الدور الذي تلعبه الهجرة في وضع اليد على ارض المدينة، وما يترتب عن ذلك من نمو للأحياء المتخلفة في كثير من مدن العالم، خاصة مدن العالم الثالث.

وتتجه الهجرة إلى هذه الأحياء نتيجة عدد من العوامل الاضطرارية المرتبطة بالصراعات والاضطهاد والحروب وفي نفس الوقت تعد هذه الأحياء بمثابة محطات وصول الأقارب والمهاجرين الذين سبق لهم التوافق والتماثل في هذه الأحياء واستطاع البعض منهم تحقيق حراك اجتماعي واقتصادي.

وتبدو في الأحياء المتخلفة نماذج متنوعة من أشكال الهجرات ذات خصائص إقليمية وعرقية ودينية متعددة الثقافات وهي في كل الأحوال أحياء متخلفة تساعد المهاجرين وتهيؤهم لثقافة المجتمع الحضري، وفضلا عن ذلك فإن بعض المهاجرين استطاعوا من خلال جهود نشطة تحقيق مكانة وحراك اجتماعي صاعد دفع البعض الآخر من أقاربهم وسكان بلدياتهم إلى محاولة تقليدهم والانتقال إلى المدينة واتخذوا من الأحياء المتخلفة أماكن سكنية ومجالا لأنشطتهم الاقتصادية(14).

وتؤدي الهجرات إلى إحداث اختلالات شديدة في توازن توزيع السكان الحضر أو الريف وحدوث تضخم حضري في المدن(15).

مشكلات المجتمع الحضري

تختلف هذه المشكلات من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة ، وهذا راجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة والمؤثرة فيها ، هي التي تحدد نوع المشكلات التي تسود بيئة معينة دون غيرها ، وبناءا على هذا فان خصوصية المجتمع الحضري تفرض بعض المشكلات أهمها :

I-تفكك المجتمع الحضري

إن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين المجتمع ، فنجد أن الأفراد داخل العمارة الواحدة مثلا قد تمر عليهم سنوات دون أن يعرف الجار جاره ، وهذا عكس ما نجده في المجتمع الريفي من اتحاد الأفراد.

ويرى بعض الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي ، فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفراده ، ويصبح الإنسان داخل المجتمع الحضري لا يراعي العادات و التقاليد و لا يضع اعتبار للآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة مثل تشرد الأحداث والبغاء وشرب الخمر.. (16).

II -الفقر

يرجع الفقر في المدينة إلى ضعف التكافل داخل المجتمع ، حيث يقل ترابط المجتمع والأسرة، وتقل أيضا مسؤولية الأفراد عن أقاربهم ، مما يؤدي إلى وجود فئة من الناس لا مورد لها إلا سؤال الآخرين ، كما أن انشغال الناس في المدينة بأنفسهم يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفردية وعدم معرفة الناس لبعضهم البعض مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التسول .

III - مشكلة محو الأمية

لعل من أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع الحضري هي مشكلة محو الأمية التي أصبحت محاربتها جد ضرورية في عصر العلم والتكنولوجيا ، إذا أصبحت الحاجة إلى ملحة إلى المعرفة والثقافة واكتساب المهارات المختلفة ، حتى يتكيف الإنسان مع التطورات المجتمعية الحاصلة ، وتعتبر مشكلة محو الأمية من أهم المشكلات في الواقع الاجتماعي في كل دولة نامية من دول العالم الثالث .

وقد أثبتت دراسات علوم التنمية والتربية والاقتصاد التربوي أن رأس المال البشري والأيدي العاملة المدربة مطلوبة، وأن الإنسان المثقف هو أعلى إنتاجية من غير المثقف ، كما أن الأمم التي اهتمت بتثقيف أبنائها من الكبار كان عائد التنمية الاقتصادية لديها أكبر(17).

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، فان الدول العربية تعمل جاهدة للتقليل من نسبة الأمية في بلدها ، ومن أمثلة ذلك نجد أن الجزائر أولت اهتمام متزايد بهذه المشكلة ، حيث أنشأت في الآونة الأخيرة ما يسمى " بالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار " وذلك بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الوطنية مثل " جمعية اقرأ الوطنية " التي تعمل على تعميم التعليم في مختلف الفئات العمرية .

<u>المداخل النظرية في دراسة المجتمع الحضري</u>

إن المتصفح للتراث النظري الضخم ، والكتابات الخاصة بالنظريات السوسيولوجية الحضرية في كتب علم الاجتماع الحضري ، يجد أن جميع النظريات والتفسيرات النظرية للظواهر الحضرية تصب في عدة اتجاهات نظرية أساسية أهمها :

I - الاتجاه النفسي – الاجتماعي : يمثل هذا الاتجاه المدرسة الألمانية في علم الاجتماع وتعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية ، كما تعرف بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي(18).

وبؤرة اهتمام أصحاب هذا المدرسة هو السلوك أو الفعل والعلاقات الاجتماعية والأشكال التنظيمية للحياة الحضرية ، فلا نطلق على الفرد صفة الحضرية انطلاقا من مكان إقامته فحسب ، ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوئه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك ، كالفعل العقلاني والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية .

وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من " **ماكس فيبر - جورج زيمل - شبنجلر**" الذين يرون أن السلوك الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن الذي يتميز بكثافة الحجم مما يدفع ساكني

الحضر إلى التكيف مع أنماط معينة من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية مثل سيطرة الروح العقلانية والعلاقات اللاشخصية والإحساس بالكم والوقت والاتجاه نحو الرشادة في التعامل ...و هكذا فان الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية يطبع سلوك الساكن الحضري بمميزات خاصة وهذه السلوكيات ما تلبث أن تنعكس على المدينة في حد ذاتها (المؤسسات والتنظيمات ...) وذلك انطلاقا مما يحمله سكان المدن من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة وفي تعاملاتهم وهكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان .

- **ماكس فيبر**

يعتبر كتاب "**المدينة**" لمؤلفه ماكس فيبر سنة 1905 بمثابة الجهد الحديث وأول عمل علمي لدراسة الحياة الحضرية، ولقد كان " **فيبر**" على حد تعبير"**ريتشارد سنت**" :" انه رجل علم وسياسة إلى جانب كونه من بين علماء الاجتماع القلائل الذين تميزوا بعقلية خاصة .. فقد أدرك ضرورة إيجاد نظرية أكثر شمولا وتميزا للحياة الحضرية، ولتحقيق ذلك حاول أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة ايجابيا للحياة العامة للناس مستعينا في ذلك بدراسته للمدن القديمة، معتمدا في نفس الوقت على تصور خاص في تعريفه للمدينة(19)".

حيث أن تعريف " **فيبر**" للمدينة كان قائما على أساس التأكيد على طبيعتها، ونظرا إليها على أنها بيئة اجتماعية ذات خصوصية اقتصادية وسياسية ومجتمعا محليا.

1 - المدينة كوحدة اقتصادية

أكد " **فيبر** " على الطابع الاقتصادي للمدينة ، فهي مكان لسوق دائم يتوخى منها توفير الضروريات والحاجيات اليومية من المواد المنتجة سواء من طرف سكان المدينة أنفسهم والمناطق المجاورة لها أو عن طريق التبادل التجاري ، وعلى هذا استنتج " **فيبر**" نمطين من المدن، النمط الأول المدينة الاستهلاكية والتي تقوم على وجود عدد كبير من المستهلكين، ويتمثل هذا النمط في المدن التجارية ، أما النمط الثاني فهو المدينة المنتجة ذات النمط الحديث حيث توطن المصانع خاصة منها تلك التي تكون منتجاتها موجهة للتصدير(20).

2 - المدينة كوحدة سياسية

إذا كانت المدينة رابطة اقتصادية ذات ملكية عقارية وتسير ميزانية للإدارات والنفقات ، انطلاقا من نسق متكامل من التنظيم حسب مقتضيات السوق والتكنولوجيا ، فإن تحليل الحضرية ينبغي أن يتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة ،و ذلك بإدخال المفاهيم السياسية التي تسمح للمدينة لان تلعب دورها في استقرار الظروف الاقتصادية الحضرية ، عن طريق التنظيم والتقنين ،و بشكل يؤمن حاجيات الجماهير بصورة دائمة وفعالة.

3 - مجتمع محلي

لقد وجد " **فيبر** " في حديثه عن المجتمع المحلي الحضري أن المدينة بالمعنى الاقتصادي أو كحامية عسكرية أو كجهاز إداري سياسي، لا تكون بالضرورة مجتمعا محليا حضريا، حيث لا يمكن أن يمثل مجتمعا حضريا كاملا إلا إذا كان يمثل نوعا من سيطرة العلاقات التجارية.

ففي كتاب " **رايمون لدروت**" تحت عنوان" علم الاجتماع الحضري" ورد تعريف "**ماكس فيبر**" للمدينة حيث يقول: "أنه لا مجال للشك أن المدينة بمعناها الكامل تعرف بخصائص محددة بدقة، فإذا كانت المؤسسات التي تحصيها لا توجد بالمدينة ، فمن المستحيل أن تتكلم عن مدينة ، وكذلك النموذج المثالي للمدينة يجب أن

يحتوي على العناصر التالية : السوق ، مكان القوة ، محكمة خاصة وقوانين مستقلة على الأقل جزئيا، وشكل رابطة خاصة وإدارة نسبيا مستقلة بسلطات بالانتخاب يشارك فيها سكان المدينة(21).

هذا المعنى للمدينة محدود جدا ، حيث استثنى أغلبية مدن المجتمعات الشرقية وتعرض فقط لنموذج التجمع الخاص بالغرب والذي لا يمثل أيضا حال جميع المدن الغربية ، فالعواصم الكبرى الحديثة كونها مركز الحكومة الوطنية وفقدانها استقلالها الذاتي ، فهي ليست مدن.

وسوف نقف عند عناصر هذا التعريف بقليل من التفصيل والشرح كما يلي:

- أن المجتمع الحضري الكامل يجب أن يقوم على علاقات تجارية ، فالمدينة كما يعترف "**فيبر**" بيئة فيزيقية ولكنها تنظيم منذ البداية حول نمط يزيد من التبادل الاقتصادي ، إذ أنه من المستحيل على سكان المدينة أن يحققا اكتفاءا ذاتيا ، فالإقامة في المدن تتطلب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهم، فالجوانب الاقتصادية لحياة المدينة تبلغ أهميتها إلى درجة تحتم تطوير ميكانيزم متميز لتسهيل هذا التبادل الاقتصادي ألا وهو السوق .
- ينبغي أن يتحقق للمجتمع الحضري الكامل صفة الاستقلال الذاتي الذي يتمثل في وجود محكمة وقانون خاص به واستقلال ذاتي من الناحية السياسية واكتفاء ذاتي من الناحية العسكرية يتضمن أنساق خاصة للتحضينات والجيوش للدفاع.

  كما يعتقد " **فيبر** " أن شرط الاستقلال الذاتي مطلب ضروري إذا أراد سكان المدينة أن يوحدوا ما بين المدينة و ذواتهم وكذلك ضرورة الولاء للمكان.
- يعتبر تطوير الشكل الملائم للروابط الاجتماعية بين سكان المجتمع الحضري من شروط وجوده، وهذا يعني حسب " **فيبر**" أن المعايشة في المدن تقتضي تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية يستطيع سكانها المشاركة الهادفة في حياة مدينتهم.

من هذا المنطلق يعتبر " **فيبر**" المجتمع الحضري كاملا إذا توفرت فيه الشروط التي ضمها تعريفه لهذا النموذج المثالي للمجتمع الحضري الكامل، وكان دليله في ذلك أن ذروة الثقافة الحضرية قد تحققت من قبل في فترات تاريخية سابقة.

- **جورج زيمل**

انطلق في عملية تحليله للمدينة على خصائص اجتماعية ليلقي الضوء على أهم صور التفاعل الاجتماعي المميز للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية وانتهى **زيمل** إلى أن ساكني الحضر بحاجة إلى مزيد من الدقة والتوقيت ، ليتمكنوا من الوفاء بالتزامهم وسط هذه الشبكة المعقدة لوظائف الحضرية ، من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية ، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري ، و لكي يتوافق الحضري مع هذا التعقيد النظامي عليه أن يكون أكثر عقلانية وإحساسا بالكم والوقت أن " المال " و " العقل " وليس " الروح " أو " القلب " يصبحان من أهم المقومات التي تضمن بقاء واستمرار وتوافق الشخصية الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية (22).

- وهكذا فان المدينة تطبع عقلية أفرادها (شخصية أفرادها) التي بدورها تطبع المدينة بطابع خاص من خلال التنظيمات ،و ذلك وفق ثلاث مستويات أساسية هي :

- المستوى المادي الهيكلي التخطيطي للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل .

- المستوى الاقتصادي القائم على الصناعة والتبادل ، وعلاقات المصلحة والمنفعة والتعاقد.

- مستوى المؤسسات الرسمية التي تنظم الحياة في المدينة ، مثل مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان .

II-اتجاه الثقافة الحضرية

هو احد المداخل النظرية الذي يحاول بصفة خاصة تقديم صورة لنموذج المجتمع الحضري ، وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية .

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير **لويس ويرث** وهو من مدرسة **شيكاغو** وتتضمن مقالة **ويرث** الشهيرة - الحضرية كطريقة للحياة – الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه .

- **لويس ويرث**

قدم "**ويرث**" تحديدا واضحا للنظرية السوسيو -ثقافية في مقال نشر له بعنوان "الحضرية كأسلوب في الحياة" سنة 1938، قدم فيها مدخلا حول المدينة والحضارة المعاصرة ثم نظرية الظاهرة الحضرية ، وختمها بمناقشة العلاقة بين النظرية الحضرية والبحث الاجتماعي ، ومن بين مواضيعه في هذا المجال ما يلي :

1 - المدينة والحضارة المعاصرة

أشار "**ويرث**" في تعرضه إلى المدينة والحضارة المعاصرة إلى أن العالم لم يعد هذا العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة من الناس منعزلين ، وينتشرون على رقعة واسعة من الأرض ، وهذا ما أكده "**سمنر**" أثناء وصفه للمجتمع البدائي ، إلا أن المظهر المميز لأسلوب حياة الإنسان في العصر الحديث هو تمركزه في تجمعات كبيرة تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التي نطلق عليها اسم حضارة(23).

إن إطلاق مصطلح الحضري على العالم المعاصر لا يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المدن ، ولا يتميز المجتمع المحلي كمجتمع حضري بناء على الحجم فقط، وينطبق ذلك على بعض المقاييس الأخرى مثل الكيان الفيزيقي للمدينة، وعدد السكان وكثافتهم، ومهنهم والإمكانيات المادية المتاحة لهم والنظم وأشكال التنظيم السياسي.. في نظر "**ويرث**" أن الأهمية لا تكمن في مدى وجود هذه المظاهر المميزة للمدينة ولكن في قدرتها على تشكيل وصياغة طابع للحياة الاجتماعية في شكلها الحضري المميز، بالرغم من الاختلافات بين المدن، وعليه فان التعريف الذي يمكن استخدامه للظاهرة الحضرية ليس هو التعريف الذي يركز على الخصائص والمتغيرات المشتركة بين كل المدن ، والذي يمكنه اكتشاف عناصر اختلافها ، فمدينة صناعية تختلف من حيث خصائصها الاجتماعية عن مدينة تجارية ، أو منجمية أو مدينة جامعية..

ويضيف "**ويرث**" بأن التعريف السوسيولوجي للمدينة ينبغي أن يشتمل على كل الخصائص الأساسية المشتركة لأنماط المدن ككيانات اجتماعية.

وانطلاقا من ذلك يمكن تعريف المدينة للأغراض السوسيولوجية على أنها وحدة عمرانية كبيرة سكنيا ، وذات كثافة سكانية عالية ومحل سكن دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا.

2 - النظرية الحضرية

لقد أشار "**ويرث**" أن المشكل الأساسي عند علماء الاجتماع المدينة هو الكشف عن صور الفعل والتنظيم الاجتماعي، والتي يمكن أن يرجع سببها المنطقي إلى الحجم المتزايد للسكان والى الكثافة العالية وعدم التجانس، وان هذه المتغيرات تؤدي إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تنسب إلى الحياة الحضرية في التحليل السوسيولوجي .

2 -1 - حجم السكان

أشار "**ويرث**" إلى أن عدد السكان الكبير يؤثر على التفاعل والتباين بين الأفراد ، بحيث تصبح الخصائص الشخصية مثل المهن، الحياة الثقافية وأفكار المجتمع الحضري موزعة أكثر مما هو عليه .

إن التباين القائم على أساس اللون، السلالة أو المكانة والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية ، يؤدي إلى العزلة المكانية الشيء الذي يؤدي إلى اختفاء روابط القرابة والجيرة والمشاعر التي نشأت نتيجة الحياة المشتركة للأجيال التي تعاقبت في ظل التقاليد نفسها على الأقل ضعفت أو نقصت أهميتها، مما ينتج إحلال المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمي محل التعاون والتضامن الذي يعمل على تماسك المجتمع التقليدي.

وعلاوة على ما سبق فان حجم السكان الكبير يلعب دورا هاما في التحديد من إمكانية معرفة سكان المدينة معرفة شخصية ،مما يترتب عن ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي، وان هذا لا يعني أن الحضريين يتعرفون على الآخرين اقل من الريفيين بل أن ذلك يعود لكون الحضري يعيش ضمن مجتمع يتميز بالحجم الكبير ولا يعرف منه إلا عددا قليلا من الأفراد وبدرجة اقل من المودة ،و هذا مما جعل "**ويرث**" يعتبر المدينة بأنها مجتمع ذو علاقات ثانوية أكثر منها أولية تتميز بعدم التعمق ومؤقتة وانقسامية، أن هذه العلاقات تفسر الفكر العقلاني والمنفعي الذي يتميز به أغلب سكان المدينة، ويضيف "**ويرث**" أن معرفة الآخرين اغلبها تعتبر وسائل لتحقيق الأهداف الخاصة.

ففي الوقت الذي يستطيع فيه الفرد أن يحقق أعلى درجات التحرر من الضوابط الذاتية والعاطفية التي تمارسها الجماعات القرابية، يفتقد من جهة أخرى التعبير الذاتي والتلقائي والروح المعنوية والإحساس بالمشاركة .

ولذا فان الطابع الانقسامي والنفعي للعلاقات بين الأفراد في المدينة يعبر عنها بتعدد المهام المتخصصة ، فزيادة نمو السوق يصاحبه زيادة كبيرة في تقسيم العمل مما يزيد من الاعتماد المتبادل والذي بدوره يؤدي إلى اختلال التوازن في المدينة مما يؤدي إلى تخصص كل مدينة فيما يميزها عن غيرها من المدن ، وأشار "**ويرث**" في الأخير إلى أن صعوبة الاتصال الشخصي والمباشر بين الأفراد تتطلب توكيل أمر الدفاع عن مصالح الأفراد إلى أجهزة وهيئات مختصة بذلك ، يتم من خلالها عمليات الإنابة والتفويض(24).

2 -2 - الكثافة:

استخلص "**ويرث**" مجموعة من الأفكار والآراء الناتجة في حالة ارتفاع الكثافة السكانية للمدينة منها:

- الاختلاف بين الاتصال الفيزيقي والاتصال الاجتماعي حيث يتميز الأول بالشدة، بينما يتميز الثاني بالسطحية.

- ازدياد درجة التخصص والتباين بين الأفراد ، فالجماعات المتشابهة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، تقطن بمناطق سكنية أو أحياء واحدة ، مما يزيد في عزلتها المكانية ، كما أن المناطق بالمدينة موزعة حسب وظائفها.
- يتحدد نمط استخدام الأرض واستغلالها على ضوء المنافسة ووفق الموارد المحدودة ويتوقف ذلك على مكانة الأفراد الاجتماعية وخصائصهم وأنواع الأعمال المتاحة لهم، وغيرها من العوامل التي يحددها اختيارات الناس للإقامة في منطقة معينة.
- الحاجة إلى ضوابط رسمية لمواجهة احتمالات الفوضى والتفكك.

2 -3 - اللاتجانس:

إن أهم المصاحبات الاجتماعية التي يؤدي إليها اللاتجانس هي :

- تعقد البناء الطبقي وظهور التدرج الاجتماعي المتفرع والمتميز في المجتمعات المتكاملة بالإضافة إلى زيادة معدل الحراك بأشكاله الفيزيقية والاجتماعية .
- بروز الحراك المكاني والاجتماعي وتعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد الآمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء العاطفي لأي مجموعة من المجموعات التي ينتمي إليها ، وذلك نتيجة تعدد المصالح الناشئة عن الأبعاد المختلفة للحياة الاجتماعية ، ويدعم هذا العمل عدم الاستقرار المكاني والحراك الاجتماعي.
- تصبح مكانة الشخص الاجتماعية مقننة لما لها من فائدة واضحة من الناحية الاقتصادية ، فالفردية تعوض بالفئة ، وذلك لتدعيم المتطلبات المشتركة للمجتمع سواء كانت مادية أو خدمية ، عامة أو خاصة كما هو الحال في المدارس والمستشفيات والجرائد....

<u>الوظائف الحديثة للأسـرة</u>

تختلف وظائف الأسـرة من مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد ، ولذلك اختلف الكثير من علماء الاجتماع والعائلة في تصنيف وظائف الأسـرة بين القديم والحديث ، وذلك نتاجا لتغير بناء الأسـرة وظيفتها، حيث كانت الأسـرة قديما هي المسؤولة عن عملية تعليم الأبناء وتعديل سلوكهم ، بحيث توكل إلى الجد أو الكبار في السن ، أما من الناحية الاقتصادية فقد كان أفراد الأسـرة هم المسؤولون عن تأمين المأكل والملبس والمأوى ، فقد كان الأب وأبناؤه يعملون في الحقول والمزارع والورشات ، أما الأم فكانت تجلب الماء وتقوم على شؤون المنزل وتصنع حاجاتها وحاجات أبنائها بنفسها كالنسيج والفخار ... وبذلك توفر اللباس والفراش وغيرها ، أما حاليا فالأسـرة لم تعد وحدة اقتصادية متكاملة بل أصبحت النزعة الفردية هي التي تسودها ، حيث فقدت الأسـرة الحديثة الكثير من الوظائف نتيجة عدة عوامل من أهمها خروج المرأة للعمل، ظهور مؤسسات بديلة تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية كدور الحضانة والمدرسة والمسجد ودور الثقافة والنوادي ووسائل الإعلام ، حيث يقول "**ويليام أوجبرن** " :" أنه نتيجة لفقدان الأسـرة هذه الوظائف أصبحت أسرة متفككة"(25) ، وبالتالي اختلفت وظائف الأسـرة بين الأسـرة التقليدية والحديثة ، ويجمع الكثير من أن من وظائف الأسـرة الحديثة ما يلي :

I-الوظيفة البيولوجية

فالأسـرة تقوم بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أسس منطقية وقانونية وشرعية، إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد، أي تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب ، والمحافظة على

استمرار المجتمع وتربية وتنشئة الطفل على عادات وتقاليد المجتمع ، كما أنها تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومأمن ولباس وحب ورعاية ، فهو إذن التفاعل المتعمق بين جميع أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية(26).

II- الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية ومن أكثرها شانا في حياة الطفل، لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية الإنسانية ، فوظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة حديثا أو قديما حيث تعمل على ترويض الطفل واستئناسه وتدريبه على كيفية التعامل مع الآخرين ، وتكوين علاقات طيبة معهم ، ومنه يتكون لديه الشعور بالمسؤولية نحو أسرته ومجتمعه، وغرس عوامل الضبط الداخلي للسلوك،و تحقيق النضج الاجتماعي والنفسي ، ومن خلال مختلف أنشطتها تعمل الأسرة على نقل الثقافة من جيل إلى آخر عن طريق التربية ، كما أنها تعمل على تنقية وغربلة الثقافة من الأنماط السلوكية والفكرية التي لا تتماشى مع مبادئها وأهدافها إلى جانب ممارسة عملية الضبط الاجتماعي وتهذيب السلوك ومحاولة تكييفه مع القواعد المجتمعية، كما أنها تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية والعائل الرئيسي للأفراد ، حيث يتولى الأب مهمة إعالة أفراد أسرته.

III-الوظيفة التعليمية

يتمثل دور الأسرة في الإشراف ومتابعة أطفالها في الواجبات المدرسية المنزلية وفهم الدروس، ويمكن القول أن الوالدين هما الذين يحددان مدى تقدم أو تأخر الطفل في المدرسة ، وذلك عن طريق مساعدة أبنائهم في استذكار الدروس ، حيث أن درجة تعليم الوالدين هنا لها تأثير كبير على مستوى التحصيل ، ويمكن إجمال بعض الحقائق الخاصة بالوظيفة التعليمية، كون دور الأم المتعلمة يتعاظم أكثر من دور الأب في الإشراف على تعليم الأبناء وأداء واجباتهم المدرسية وتهذيب سلوكاتهم وحمايتهم من الانحراف في نمط المجتمع الحضري أكثر من المرأة الأمية ، إلى جانب قيام الأخوة الكبار بمهمة الإشراف ومتابعة إخوتهم الصغار خصوصا في الطبقات الفقيرة (27).

الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والحضرية

لقد عرفت البناءات الاجتماعية و الأسرية تطورات تاريخية خلال أهم مرحلة من مراحل عدم استقرارها، والتي كانت في مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، و فقدان السيادة الوطنية، و تعرض الجزائريين للتشريد والاضطهاد، لذا لم يجد المجتمع الجزائري نفسه أمام مستوى من التنظيم الاجتماعي أثرى حصوله على الاستقلال، كما حدث في مجتمعات كثيرة حديثة الاستقلال، و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تتميز بها في تلك الفترة جعلت ظهور حركة نزوح غير منتظمة من الريف نحو المدن التي كانت تفتقر لأدنى شروط الاستقبال للكم الهائل من السكان النازحون من الأرياف، كما وجد الريف الجزائري كذلك بمختلف تنظيماته عاجزا أمام هذه الأحداث التي تجاوزت قواعده و أدواره، فالأسر الجديدة النازحة إلى المدن أصبحت تطمح و تتطلع إلى حياة أفضل من التي كانوا يحيونها في الريف، و إلى نمط أسري حضري.

"فالأسرة الجزائرية وحدت نفسها في مرحلة الاستقلال، بصفة محسوسة مختلفة عن تلك التي كانت في بداية القرن، و مختلقة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي و أهم خصائص ذلك التحول الأسري

والاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم و فقدان الانقسام الاقتصادي الأسري، هذه الخصائص من شأنها أن تؤثر على وحدة التنظيم الأسري و على مضاعفة الموارد الاقتصادية الأسرية"(28).

و لقد اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر،إذ يعيش بين أحضانها عدة أسر نووية(زواجية)، لكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الخاصية أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي أنها تحدث بصورة نسبية، نتيجة لتقدم و تغير الظروف الاجتماعية و الحضرية المتعلقة بالمجتمع الجزائري، و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن حركة النـــزوح الريفي بعد الاستقلال من الريف إلى الحضر و في ظل التغيرات الاجتماعية بدأت الأسرة الممتدة تفقد شكلها بتحولها إلى شكل الأسرة الزواجية و ضمن العلاقة بين تطور المجتمع و المؤسسة الأسرية نجد بارسونز يؤكد أنه" بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري، تحضر إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية".

وقد بقيت الأسرة الجزائرية منذ عهد يعود فيها نظام السلطة أبويا، فالأب في الأسرة هو صاحب السلطة العليا، و الجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية بحيث تُستجاب كل أوامره و له الحق في أن ينظم و يسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، أما بورديو فقد " اعتبر الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري و هي تجمع الأقارب و تتوحد تحت سلطة واحدة تضم أجيال متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية".

فالعائلة الجزائرية هي عائلة مركبة تمتاز بالانقسام، تتكون من عدة أسر نووية تعيش مع بعضها البعض لتصبح بعدها العائلة مشكلة من عدة أسر بسيطة نتيجة عملها المشترك خاصة المجتمع الريفي الجزائري الذي يعتمد على النشاط الفلاحي المشترك.

فالأسرة الجزائرية ظلت لمدة طويلة موسعة و كثيرة العدد و هي تتكون في غالب الأحيان من الأب و زوجته وأولاده العزاب و المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم، يقيمون تحت سقف واحد في منزل كبير للعائلة، هذا والأسرة أحيانا تضم الجد و الجدة الذين على قيد الحياة و الأخوات و العمات الغير متزوجات، لهذا وصفت بالامتداد، لأنها عرفت امتدادات كثيرة باتجاه السلف و الخلق، حافظت من خلالها على نفس الاسم و نفس البنية".فمن خلال بعض الإحصائيات التي أجريت سابقا حول حجم الأسرة فقد سجلت سنة 1966 تقريبا 5.9و في سنة 1977 ما يقارب 6.6 و في سنة 1987 بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية7 ، 1لكن من الضروري التأكيد على الدور الذي سيلعبه التحضر الذي شهده المجتمع في مراحل لاحقة في تقلص انتشار الأسرة الممتدة" (29) .

لقد كان التماسك الداخلي من أهم السمات التي تتسم بها الأسرة الجزائرية و يظهر رضا كل فرد من خلال قيامه بالمهام و الأعمال الموكلة إليه و هذا في سبيل الأفراد الآخرين من أبناء الأسرة الواحدة ، و هذا كتعبير عن الرابط القوي الذي يوحد بينهم و يجعل تماسكهم الداخلي حقيقة غير مصطنعة فكل واحد يشعر أنه عنصر ضروري لا بد من وجوده في حياة الأسرة وانتظامها واستمرارها، دون أن ننسى كذالك تركز القدرة الإنتاجية في يد رب الأسرة الممتدة يجعلها أكثر صلابة وقوة ،فهو المرجع الأساسي لكل العمليات الاقتصادية و المالية ،وتأمين لوازم البيت من مأكل وملبس وكل ما يحتاج إليه أفراد أسرته في البيت ،كما يقوم هو بكل الترتيبات اللازمة لزواج أحد أبنائه".ولقد وجدت الأسرة الجزائرية متكيفة مع

نظام المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والذي تميز بمجموعة من المركبات التي تعتبر متغيرات هامة، و هي التحضر المكثف و السريع ، العمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، التعليم المهم كقاعدة ثقافية جديدة والتمايز الاجتماعي من خلال انتشار قوى اجتماعية متميزة(30).

فطبيعة العلاقات الاجتماعية أصبحت مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور المحدد بالزمان والمكان دون أي اعتبار للجنس و الاختلاط أو السلالة أو القرابة وغيرها ، لذا أثرت هذه الوضعية الجديدة على النمط الأسري و العلاقات القائمة بين أفرادها ولكن المتيح تطورات المجتمع الجزائري وتحولاته بصفة عامة،يلاحظ أن هذا التأثير يختلف من منطقة إلى أخرى و من مرحلة إلى أخرى.

فسيطرة الفئة المتعلمة وتوسعها بشكل كبير عكست التغيير الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي الذي عرفه المجتمع الجزائري والأسرة، حيث مكنها المستوى التعليمي المرتفع من شغل عدة وظائف ومناصب جديدة جعلتها تستقل اقتصاديا عن الأسرة الكبيرة و التنظيم الاقتصادي الجماعي ، لذا أصبحت الفئة المتعلمة مؤهلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة وأصبحت قادرة على الاعتماد على نفسها وتكوين نفسها بنفسها دون الرجوع إلى مسؤولية الوالدين.

هذا ما جعل هذه الفئة ترغب في الزواج و الاستقلال و الانتقال إلى مسكن جديد، رغم استمرار الوالدين في مراقبة وحماية أبنائهم المتزوجين في مسكنهم العائلي، لكن في الأعماق فإن هذا الاستقلال يوفر فرص التواصل بين الأجيال.

فالتقاليد الجزائرية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج ،لكن هذا النمط يعرف معارضة كبيرة من طرف فئة المثقفين خاصة من جهة الفتيات اللواتي يشترطن أكثر سكنا مستقلا لتفادي الصراعات و المشاكل بين أفراد الأسرة، ومن جهة هناك ضعف في الإمكانيات المادية بالنسبة للشباب مما يفرض على بقائهم مع العائلة في المنـزل المشترك بعد زواجهم ، رغم حصول بعضهم من المتعلمين على مناصب عمل في قطاعات مختلفة كالمؤسسات الاقتصادية والتعليمية وقطاع الخدمات .

ونعود للقول كذالك بأن الاستقلال الاقتصادي الذي تتميز به الأسرة الزواجية الجديدة ساعد على ظهور بنية جديدة لشبكة العلاقات التي لم تعد مفروضة كالقرابة، أو التواصل العائلي أو المساعدة المادية بل تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص و الميول الذاتية ،فالمسكن المستقل لا يوفر فرص لقاء والاحتكاك المستمرين بالأهل ،وقد أخذت تنمو علاقات تفاعل خارج إطار العائلة و القرابة مع الأصدقاء ،ومع زملاء العمل، فالانتقال من العائلة الممتدة التي اعتبرها البعض ظاهرة عامة تتضمن الوظائف التربوية ، التنشئة الاجتماعية،الإنتاجية ،الجمالية ،الروحية ،الدينية وغيرها إلى عائلة نووية أو زواجية كما يسميها البعض أصبح مقبولا اليوم، على أنه شكل موجود في العديد من المجتمعات و منها المجتمع الجزائري " فعلى غرار العديد من المجتمعات عرفت فئة من العائلات الجزائرية الكبيرة مبدأ التجزئة لتتشكل عنها أسر نووية سواء تحت ضغط العدد أو انطلاقا من مبدأ التطلع إلى حياة خاصة أكثر استقلالا، فتجمع الجزء الأكبر من السكان في وحدات تتراوح بين6، 11 فرد يجعلنا نجزم بوجود نوع من الميل نحو تجمع عائلي قليل العدد(31).

ففي مجتمعنا تبقى الأسرة الصغيرة رغم البعد المجالي بينها و بين الأسرة الأصلية الممتدة إلا أنه يبقى التواصل بينهما اجتماعيا و يظهر هذا في المناسبات السعيدة كالأعياد الدينية و الأفراح(كالأعراس) أين يجتمع و يتم لمّ شمل كل أفراد العائلة، و دون أن ننس المناسبات الحزينة كالمرض و المأتم كذلك، أما اقتصاديا يظهر في الدعم المالي خاصة إذا كان الزوجين يعملان و هذا يحقق الرفاهية مما يؤدي إلى تدعيم الأسرة الممتدة خاصة عند كبر و عجز الوالدين.

خاتمـــة:

سعت هذه الدراسة –كخطوة أولى –إلى بيان خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة، ثم بيان خصائص المجتمع الجزائري التقليدي، وطبيعة التحديات والتحولات التي عاشها، سواء في ظل الاحتلال أو في إطار الدولة الوطنية، كتجلي لنا مظاهر التغير الأسري سواء الخاصة بعمل المرأة وكذلك اقتناء مساكن مستقلة للأبناء وبروز حالات دالة على ضعف أواصر الصلة بين أفراد العائلة كما ظهرت هناك أنواع أخرى من العلاقات مبنية على المساواة والتشاور داخل الأسرة ومع المؤسسات المحيطة، لتنتقل بعد هذا العرض إلى بيان انعكاسات هذه التحولات على بنية الأسرة وحجمها، وعلى علاقاتها الداخلية، ثم على قيمها الاجتماعية – الأخلاقية، ولقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع، انعكاسات على بنية وحجم الأسرة الجزائرية، وعلى منظومة العلاقات بداخلها، وعلى قيمها الاجتماعية،أما على صعيد القيم الاجتماعية، فساهمت تلك التغيرات في إدخال بعض التعديلات عليها، سيما فيما يخص تصور هذه القيم، ودرجة تجسيدها واقعيا،أن الأسرة الجزائرية اليوم، وإن تأثرت بعوامل التحديث، سواء في بنيتها وفي علاقاتها الداخلية، وفي قيمها الاجتماعية، فإنها لا تزال تتمسك ببعض عناصر ثقافتها التقليدية في جميع هذه المجالات.

المراجـــع:

1- تماضر حسون، حسين الرفاعي، المشكلات الأرضية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها ، د ط ت ب.

2- مريم أحمد مصطفى وآخرون، التغير ودراسة المستقبل،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،2002.

3- محمود الكردي،النمو الحضري،ط3، دار المعارف،القاهرة،1980 .

4- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ،ط2، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1975.

5- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

6- حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مكتبة الجامعي الحديث، الازاريطة، مصر،1998.

7- عزت عبد الكريم وآخرون، المجتمع العربي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.

8- احمد النكلاوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري،دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر ،1973.

9- عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الريفية،(د ط) دار المعارف ، مصر ،1979.

10- السيد الحسيني، المدينة -دراسة في علم الاجتماع الحضري - المرجع السابق.

11- صلاح العبد ، التوطين والتنمية والمجتمع بالوطن العربي،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر،1973.

12- عبد الله خليفة،اثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على احياء مدينة الرياض،(د ط) ، الرياض ، السعودية، 1980.
13- عبد المجيد عبد الرحيم ، علم الاجتماع الحضري ، المكتبة الانجلو -مصرية، القاهرة مصر ، 1986.
14- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان ،ط2، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، 2000.
15- محمد عبد الفتاح محمد ، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي ، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع ، ط02 ، 1996.
16- قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الحضري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر.
17- محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، المرجع السابق.
18- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق.
19- J.Remy et Voye ، La ville et l'urbanisation ، modalités d'analyses sociologiques ، Cabay-Jewierski ،1982
20- هالة منصور، المرجع السابق.
21- إبراهيم الموسوي ، المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري مقال بالانترنت ، www.darislam.com 2012/08/22 ، 14،00.
22- Louis Wirth yves (G) et Issac (J) L'école de Chicago Le Phenomene Urbain comme Mode de vie .
23- Louis Wirth ،ibid.
24- Louis Wirth ،ibid.
25- سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، المرجع السابق.
26- خيري خليل الجميلي و بدر الدين عبده ، المرجع السابق.
27- سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، المرجع السابق.
28- Kouaouci Ali ، Famille ، Femme et Contraception ، C E N E A P ، Alger 1992.
29- Kouaouci Ali ، OP Cit.
30- Boutefenouchet Mostafa ، Systeme Social et Changement ، Social En Algerie. O P U ، Alger ، sans date.
31- La Coste du Jardin Camille ، Un Village Algerien ، Structure et Evolution ، SNEP ، Alger 1976.